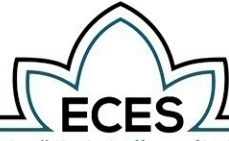


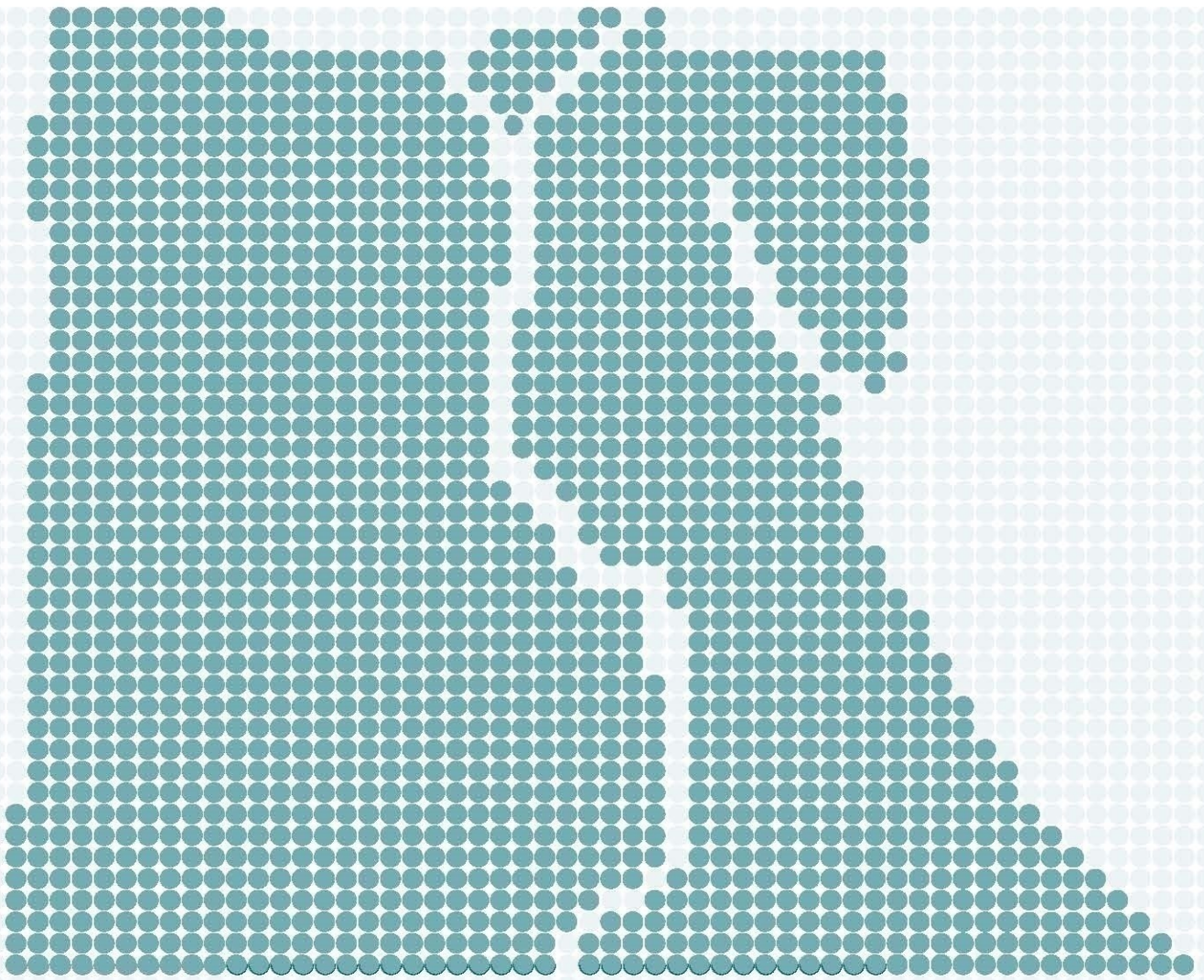
بارومتر الأعمال

٢٠٢٠

العدد ٥٥



المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies



الأداء والتوقعات لقطاع الأعمال المصري

عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح تسعى من خلال البحوث العلمية المتخصصة والاستناد إلى الخبرات العالمية والنقاش المجتمعي البناء إلى المساهمة في تطوير السياسات الاقتصادية واقتراح الإصلاحات المؤسسية والتشريعية التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة في مصر على أسس الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

التوجه الاستراتيجي للمركز

يرتكز التوجه الاستراتيجي للمركز على هدف أساسي وهو المساهمة في تحقيق تنمية مستدامة في مصر تقوم على أسس سليمة تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. ويتناول المركز بالدراسة بشكل عام كل ما له علاقة بهذين البعدين. ويهتم بشكل خاص بدراسة كافة التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري في مراحلها المختلفة على الصعيدين الداخلي والخارجي، سواء فيما يخص توازنات الاقتصاد الكلي أو أبعاد الاقتصاد الجزئي لكافة القطاعات الإنتاجية والخدمية. ويحرص المركز على تناول المتكامل لأي موضوع، فيجمع بين الأبعاد التشريعية والمؤسسية والهيكلية وسياسات وآليات التنفيذ. ويعتمد المركز في أداء أنشطته المختلفة على فريق متميز من الباحثين؛ كما يستعين بالخبرات الخارجية المتخصصة سواء كانت محلية أو أجنبية، أفراداً أو مراكز، وفقاً للموضوعات قيد الدراسة.

أعضاء مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية

رئيس مجلس الإدارة: عمر مهنا، رئيس مجلس الأعمال المصري الأمريكي

نائب رئيس مجلس الإدارة: طارق زكريا توفيق، رئيس مجلس إدارة شركة القاهرة للدواجن، نائب رئيس اتحاد الصناعات المصرية.

الأمين العام: محمد قاسم، رئيس مجلس الإدارة، الشركة المصرية العالمية للتجارة

أمين الصندوق: علاء هاشم، رئيس مجلس الإدارة، شركة ترانسنديوم

أحمد أبو علي، شريك بمكتب حسونة وأبو علي للاستشارات القانونية

أحمد فكري عبد الوهاب، المدير العام والرئيس التنفيذي، الشركة المصرية الألمانية للسيارات – إجا حسين شكري، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، شركة اتش سي لتداول الأوراق المالية والاستثمار

علاء الدين سبع، شريك مؤسس، شركة BPE

محمد زكريا محي الدين، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، الأهلية للصناعات الكيماوية – ناسيدكو

هشام الخازندار، الشريك المؤسس والعضو المنتدب، شركة القلعة

الرؤساء الفخريون للمركز

جلال الزرية، رئيس مجلس الإدارة، شركة النيل القابضة

حازم حسن، رئيس مجلس الإدارة، حازم حسن للخبرة الاستشارية KPMG

فريق العمل بالمركز

يضم المركز نخبة رفيعة المستوى من الاقتصاديين والباحثين والمحربين والإداريين الذين يتميزون بدرجة عالية من الكفاءة والخبرة. اقرأ المزيد عن فريق العمل في الرابط:

<http://www.eces.org.eg/ar/Staff.aspx>

الإدارة التنفيذية

عبد اللطيف - المدير التنفيذي ومدير البحوث

ماجدة عوض الله - نائب المدير التنفيذي للشؤون المالية والإدارية

إدارة البحوث

ضياء نور الدين - خبير اقتصادي أول (مستشار)

سحر عبود - اقتصادي رئيسي (مستشار)*

راما سعيد - اقتصادي أول (مستشار)

رشاش سيف - اقتصادي أول*

محمد حسني - اقتصادي

سلمي بهاء - اقتصادي

أحمد داوود - باحث اقتصادي

مهذب مهدي - باحث اقتصادي

فرح الرفاعي - باحث اقتصادي

إدارة التحليل الإحصائي

خالد وحيد - رئيس إدارة التحليل الإحصائي*

أحمد فتحي - مساعد بحوث*

حسام خاطر - مساعد بحوث*

محمد خاطر - مساعد بحوث*

إدارة التحرير والترجمة

ياسر سليم - مدير التحرير

فاطمة علي - محررة/ مترجمة أولى

إدارة تكنولوجيا المعلومات

قذري سيد - مدير تكنولوجيا المعلومات

إبراهيم الإمبابي - مسؤول نظم ومعلومات

إدارة الاتصالات الرقمية

وليد التركي - مدير الاتصالات الرقمية

الشؤون المالية والإدارية

محمد لهيطة - المدير المالي

أماني مدحت - مساعد تنفيذي

رنا القناري - مساعد المدير التنفيذي ومدير البحوث

محمد عاطف - مساعد إداري

حسين محمد - مساعد

عمر موافى - مساعد

صبحي حسين - مساعد

طارق عبد الباقي - مساعد

وليد إبراهيم - مساعد

عمرو محمد - مساعد

* أعضاء فريق البحوث ذوو العلاقة المباشرة بالدراسة.



بارومتر الأعمال

العدد ٥٥ - ٢٠٢٠

المحتويات

- ١----- نبذة عن بارومتر الأعمال
- ٢----- المنهجية
- ٣----- نظرة عامة على الاقتصاد الكلي
- ٦----- مؤشر بارومتر الأعمال
- ٧----- تقييم الأداء السابق
- ٩----- استراتيجية الأعمال في المستقبل
- ١١----- المعوقات والتحديات التي واجهت قطاع الأعمال خلال فترة الأزمة
- ١٢----- أهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال فترة الأزمة
- ١٣----- توقعات بالإجراءات الحكومية التي ينبغي للحكومة اتخاذها للحد من تراجع النشاط الاقتصادي
- ١٤----- ملحق الجداول

نبذة عن بارومتر الأعمال

انطلاقاً من دور المركز المصري للدراسات الاقتصادية في توفير معلومات متكاملة تعكس التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري من خلال متابعة وتقييم المؤشرات الكلية التي تصدرها الجهات المعنية في هذا الشأن، يقوم المركز بإصدار بارومتر الأعمال، والذي يقدم تقييماً دورياً لأداء عينة من الشركات خلال الربع محل الدراسة. ويعكس هذا التقييم رأي مجتمع الأعمال بشأن النمو الاقتصادي، ونتائج أعمال هذه الشركات من حيث الإنتاج، والمبيعات المحلية والصادرات، والمخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، والأسعار، والأجور والتوظيف، والاستثمار، كما يلقي الضوء على توقعاتها لنفس مجموعة المتغيرات خلال الربع التالي.

وقد قام المركز المصري للدراسات الاقتصادية بنشر أول عدد من تقرير بارومتر الأعمال في عام ١٩٩٨. ويتناول هذا التقرير نتائج مسح لعينة تضم ١٢٠ شركة من شركات القطاع الخاص موزعة على القطاعات على النحو التالي: الصناعات التحويلية (٥٠%)، والخدمات المالية (١٣%)، والتشييد والبناء (١٢%)، والنقل (١٠%)، والسياحة (٨%)، والاتصالات (٧%)، وممثلة لمختلف المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والكبيرة وفقاً لتعريف البنك المركزي الصادر في ٥ مارس ٢٠١٧.

ويأتي هذا العدد من بارومتر الأعمال في ظل فترة استثنائية يخوض فيها العالم حرباً شرسة ضد فيروس كورونا (كوفيد-١٩). ويهدف هذا العدد إلى استكشاف تأثير فيروس كورونا على مجتمع الأعمال خاصة في ظل ما اتخذته الحكومة من إجراءات للتعامل مع الأزمة ولتخفيف التراجع في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي دفع المركز إلى إضافة تساؤل إلى الاستبيان حول رأي مجتمع الأعمال في هذه الإجراءات من وجهة نظره وتوقعاته لإجراءات جديدة للحد من تراجع النشاط الاقتصادي خلال الفترة القادمة، بالإضافة إلى تساؤل بشأن المعوقات والتحديات التي واجهته خلال فترة الأزمة.

ويقدم البارومتر تقييماً لأداء شركات العينة ونتائج أعمالها خلال الربع الرابع (أبريل - يونيو ٢٠٢٠) من العام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠، ويتم مقارنته بالأداء قبل ظهور الفيروس أي خلال الربع الثاني (أكتوبر - ديسمبر ٢٠١٩) من العام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠؛ نظراً لعدم توافر البيانات الخاصة بالربع الثالث (يناير-مارس ٢٠٢٠). كما يلخص توقعات هذه الشركات لأدائها خلال الربع الأول (يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠) من العام المالي ٢٠٢٠ / ٢٠٢١.

المنهجية

يمثل مؤشر بارومتر الأعمال متوسطا بسيطا لمجموعة المؤشرات الفرعية للمتغيرات الواردة في الاستبيان وهي الإنتاج، والمبيعات المحلية، والصادرات، والمخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، والأسعار، وكذلك اتجاهات الأجور والتوظيف، والاستثمار؛ ويتم حسابه مرة للشركات الكبيرة ومرة أخرى للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتقييم الأداء وتحديد التوقعات.

تعريف المؤشر	قيمة المؤشر
ثبات المؤشر (عدم تغير في أداء وتوقعات الشركات)	٥٠ نقطة
ارتفاع المؤشر (تحسن في أداء وتوقعات الشركات)	أكبر من ٥٠ نقطة
انخفاض المؤشر (تراجع في أداء وتوقعات الشركات)	أقل من ٥٠ نقطة

ويتم حساب المؤشر الفرعي لكل متغير باستخدام المعادلة الآتية:

$$X = \frac{I+S}{100+S} \times 100$$

حيث تمثل I نسبة الشركات التي أفادت بزيادة المتغير، و S نسبة الشركات التي أفادت

بثباته.

ويساوي المؤشر ١٠٠ نقطة بحد أقصى عند إفادة كافة الشركات بزيادة المتغير، وصفرا بحد أدنى إذا أفادت كافة الشركات بانخفاضه، مع قيمة متوسطة تبلغ ٥٠ نقطة عند إفادة كافة الشركات بثبات المتغير. ويتراوح المؤشر بين ٠ و ١٠٠ نقطة، ويزيد بصورة تناسبية مع ارتفاع نسبة الآراء التي تفيد بزيادة المتغير وبصورة عكسية مع ارتفاع نسبة الآراء التي تفيد بانخفاضه. أما التغير في الآراء التي تفيد بثبات قيمة المتغير فيتم إدراجه في كل من البسط والمقام معا لتحديد تأثير هذا المتغير. ومن ثم، فإن ارتفاع المؤشر يعكس بيئة أعمال أفضل والعكس بالعكس. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤشر معكوس بالنسبة للمخزون السلعي وأسعار المدخلات، حيث تعكس الزيادات في هذين المتغيرين مناخ أعمال غير موات للشركات.

نظرة عامة على الاقتصاد الكلي

يلقي هذا الجزء نظرة عامة على التطورات الرئيسية التي شهدتها الاقتصاد على المستويين العالمي والمحلي، وكذا أداء أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في مصر (وفقاً لأحدث البيانات المتاحة).

شهد العالم مع مطلع عام ٢٠٢٠ أسوأ أزمة صحية في القرن الحالي أودت بحياة ملايين البشر حول العالم وأصابت عشرات الملايين وهي جائحة كورونا (كوفيد ١٩). فبخلاف الخسائر البشرية، من المتوقع أن تتجاوز التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كورونا أي تداعيات لأزمات سابقة بما فيها الأزمة الاقتصادية العالمية لعام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ الأمر الذي جعل البعض يشبهها إذا استمرت في الأجلين المتوسط والطويل بأزمة الكساد الكبير (١٩٢٩ - ١٩٣٩).

وقد تسببت الأزمة في دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود اقتصادي وفقاً لما أعلنه صندوق النقد الدولي في أول أبريل عام ٢٠٢٠ الأمر الذي ينعكس سلباً على معدلات النمو المتوقعة لكافة أقاليم ودول العالم، حيث توقع صندوق النقد الدولي أن يحقق النمو الاقتصادي العالمي -٤,٩% عام ٢٠٢٠، و -٨% للاقتصاديات المتقدمة و -٣% للاقتصاديات الناشئة والنامية، وتتفاوت هذه المعدلات ما بين أقاليم ودول العالم (صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٠).

توقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم بنسبة تتراوح ما بين ٣٠ - ٤٠% من قيمتها، وتراجع عمليات الدمج والاستحواذ بنسبة تتراوح بين ٥٠ - ٧٠% لعام ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ عن مثيلتها في عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠.

وانعكس التراجع في النشاط الاقتصادي والاستثمارات نتيجة إجراءات الإغلاق الكلي والجزئي التي اتبعتها الدول في مواجهة انتشار الفيروس في صورة اثار سلبية كبيرة على سوق العمل، فوفقاً لأحدث المراجعات لمنظمة العمل الدولية جاء تخفيض عدد ساعات العمل على مستوى العالم خلال الربع

الأول من عام ٢٠٢٠ مقارنةً بالربع الرابع من عام ٢٠١٩ معادلاً لخسارة ١٣٠ مليون وظيفة بدوام كامل. ومن المرجح أن يكون الانخفاض في الربع الثاني من ٢٠٢٠ معادلاً لخسارة أكثر من ٣٠٠ مليون وظيفة.

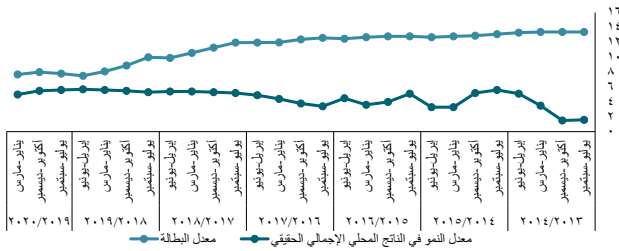
كما أدى انخفاض الطلب وتراجع النشاط الاقتصادي واضطرابات سلاسل التوريد العالمية إلى تراجع التجارة الدولية بنحو ٣% في الربع الأول من عام ٢٠٢٠ ثم بصورة أكبر بنحو ١٨,٥% خلال الربع الثاني لعام ٢٠٢٠، وتتوقع منظمة التجارة العالمية تراجع التجارة الدولية بنسب تتراوح بين ١٤% - ٣٢%.

ومصر ليست بمعزل عن باقي اقتصادات العالم من حيث تأثرها بجائحة كورونا؛ حيث بدأت التأثير منذ ظهور الفيروس في الصين وانتشاره في الدول الأوروبية والعربية والولايات المتحدة باعتبار هذه الدول شركاء رئيسيين لمصر سواء علي الصعيد التجاري أو الاستثماري. ومن المتوقع أن تظهر التداعيات السلبية للأزمة على الاقتصاد المصري وكافة المتغيرات الاقتصادية الكلية بداية من الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ ثم تتفاقم خلال الربع الرابع، إلا أن البيانات الرسمية التي صدرت حتى إعداد هذا العدد لم تتعد الربع الثالث في أفضل الأحوال وبالتالي لا تعكس تبعات الأزمة الحقيقية بشكل دقيق.

وتوقع العديد من المؤسسات المحلية والدولية تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر نتيجة لتداعيات الأزمة على مصادر النمو والقطاعات المحركة له. حيث توقع صندوق النقد الدولي ألا يتجاوز النمو ٢% خلال عام ٢٠٢٠، ثم يتعافى ليصل إلى ٢,٨% في العام التالي ٢٠٢١. كما خفضت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية توقعاتها للنمو الاقتصادي في عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ من ٥,٨% إلى ٤,٢% بينما من المتوقع أن ينخفض النمو للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ إلى ٣,٥% وفقاً للسيناريو المتفائل (انتهاء الفيروس في يونيو ٢٠٢٠) و ٢% بحسب السيناريو المتشائم (انتهاء الفيروس بنهاية ٢٠٢٠) (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٠).

نظيره في الربع السابق وأقل ٠,٤ من الربع المناظر للعام السابق (الشكل ١-١).

الشكل ١-١: النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة

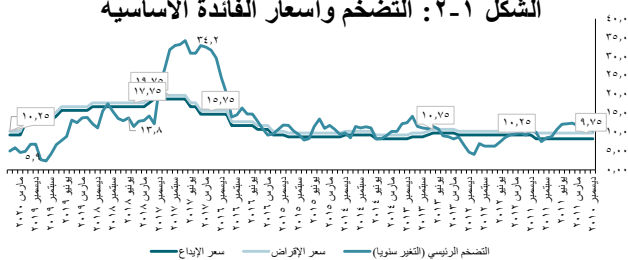


المصادر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية؛ والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء؛ والبنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

ورغم هذا التراجع في معدل البطالة إلا أنه لم يحدث تغيرا كبيرا في طبيعة فرص العمل المولدة؛ حيث جاءت الزراعة، وتجارة الجملة والتجزئة، والتشييد والبناء في مقدمة القطاعات الأكثر استيعابا للعمالة بما يتجاوز نصف أعداد المشتغلين وهي قطاعات جاذبة للعمالة متدنية المهارات إلى حد كبير بالإضافة لكونها فرصا غير مستدامة. وتظل معدلات البطالة أكثر ارتفاعا في فئتي خريجي الجامعات والشباب خاصة من الإناث (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء).

وعلى الجانب النقدي، في إطار مواجهة أزمة كورونا وما نتج عنها من تداعيات اقتصادية سلبية على النشاط الاقتصادي، بادرت كافة الحكومات العالمية بتبني سياسات نقدية ومالية توسعية. ومع اتجاه البنوك المركزية على مستوى العالم إلى تخفيض أسعار الفائدة، قام البنك المركزي المصري بخفض أسعار الفائدة بـ ٣٠٠ نقطة أساس لتتخفف أسعار الفائدة الخاصة بمعدلي العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر الائتمان والخصم إلى ٩,٢٥%، و ١٠,٢٥%، و ٩,٧٥% على التوالي (الشكل ٢-١) (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٠).

الشكل ٢-١: التضخم وأسعار الفائدة الأساسية



المصادر: البنك المركزي المصري؛ والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

كما من المتوقع تراجع معدل النمو الاقتصادي للربع الثالث لعام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ إلى ٥% مقابل ٥,٥% في الربع السابق و ٥,٦% في الربع المناظر، وزيادة التراجع إلى ١% خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ (الشكل ١-١).

ووفقا لأحدث البيانات الفعلية المتاحة، شهد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق ارتفاعا طفيفا؛ حيث بلغ ٥,٦% خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ مقابل ٥,٤% خلال النصف الأول من العام المالي السابق. وعلى مستوى مصادر النمو، يعتبر الاستهلاك النهائي هو المصدر الرئيسي للنمو وقد حقق كل من الاستهلاك النهائي وتكوين رأس المال الإجمالي معدلات نمو بلغت ٢,٢%، و ١٥,٩% على التوالي خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ مقابل ١%، و ١٢% على التوالي خلال النصف الأول من العام المالي السابق.

أما على مستوى القطاعات، فقد حققت ثلاثة قطاعات معدلات نمو تفوق متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهي الاتصالات، وتكرير البترول، والتشييد والبناء؛ حيث حقق قطاع الاتصالات معدل نمو بلغ ١٦,٥% خلال النصف الأول للعام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ مقابل ١٧,٤% خلال النصف المناظر، بينما حقق قطاع تكرير البترول معدل نمو قدره ١٤,٢% مقابل ٣,٩%، وسجل قطاع التشييد والبناء نموا بلغ ٩,١% مقابل ٧,٧%. أما باقي القطاعات الاقتصادية فقد حققت معدلات نمو أقل من متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وجاءت أعلى نسبة انخفاض في معدلات النمو في قطاع الصناعات التحويلية بدون تكرير البترول والذي تراجع معدل نموه من ٢% خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٨ / ٢٠١٩ إلى ١,٢% خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ يليه الزراعة والتي حققت معدل نمو ٤% ثم السياحة ٤,٣% (البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، يونيو ٢٠٢٠).

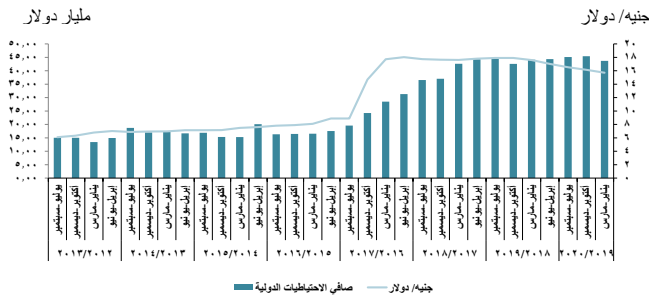
وشهد معدل البطالة انخفاضا طفيفا جدا في الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ مسجلا ٧,٧% ولكن لم تكن تداعيات الأزمة قد ظهرت بعد، وهو معدل يقل ٠,٣ نقطة عن

وذلك محصلة لزيادة الصادرات السلعية غير البترولية إلى ٩,٢ مليار دولار مقابل ٨,٣ مليار دولار خلال الفترة المناظرة، وتراجع طفيف في الواردات لتبلغ ٢٧,٢ مليار دولار مقابل ٢٧,٧ مليار دولار في الفترة المناظرة.

- ارتفاع التحويلات الجارية إلى ١٣,٦ مليار دولار مقابل ١٢ مليار دولار في الفترة المناظرة ويرجع ذلك إلى ارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمعدل ١٣,٥% خلال فترة التحليل.

أما على مستوى حساب المعاملات الراسمالية، فتمثلت أهم التغيرات التي شهدتها في ارتفاع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ٥ مليار دولار مقابل ٤,٢ مليار دولار بينما بلغت الاستثمارات في الأوراق المالية نحو ٢٧٤ مليون دولار. وكما أسلفنا، فإن التداعيات الخاصة بالأزمة بدأت في الظهور منذ مارس ٢٠٢٠ وأثرت بشكل مباشر على مصادر النقد الأجنبي، إلا أن تأثيرها كان محدودا خلال هذه الفترة؛ حيث تراجع صافي الاحتياطيات الدولية بنحو ٤% فقط ليبلغ ٤٣,٧ مليار دولار خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ مقابل ٤٥ مليار دولار في الربع السابق و٤٤ مليار دولار في الربع المناظر. كما شهد سعر صرف الجنيه ارتفاعا طفيفا أمام الدولار ليبلغ ١٥,٧ خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ وذلك بارتفاع بنحو ٣% عن قيمته في الربع السابق وبنحو ١٠% عن قيمته في الربع المناظر من العام السابق (الشكل ١-٣).

الشكل ١-٣: صافي الاحتياطيات الدولية وسعر الصرف (جنيه/دولار)



المصدر: البنك المركزي المصري.

ونظريا، في الظروف العادية يرتبط انخفاض سعر الفائدة بتحفيز شهية القطاع الخاص على الائتمان لتمويل العمليات التوسعية، إلا أن زيادة اعتماد الحكومة على الائتمان المحلي لتمويل العجز في الموازنة خاصة في ظل الأزمة ترك ٢١% فقط من إجمالي الائتمان متاحا للقطاع الخاص في مارس ٢٠٢٠ مقابل ٣٧% في مارس ٢٠١١ بينما استأثرت الحكومة بنحو ٦٦,٥% من إجمالي الائتمان المحلي (البنك المركزي، النشرة الشهرية الإحصائية، أعداد مختلفة).

وتراجع معدل التضخم السنوي بشكل طفيف^١ خلال شهر مايو من عام ٢٠٢٠ إلى ٥% مقابل ٥,٩% الشهر السابق و١٣,٢% الشهر المناظر من العام السابق. وجاء هذا التراجع الطفيف بعد الانخفاض الطفيف في الرقم القياسي لمجموعة الطعام والشراب بنحو -٠,٣ بعد انتهاء شهر رمضان والذي صاحبه ارتفاع في الاستهلاك وزيادة الطلب علي مجموعة الطعام والشراب وهي المجموعة ذات الوزن النسبي الأكبر في حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلكين.

أما على المستوى الخارجي، وقبل ظهور أزمة كورونا، فحقق ميزان المدفوعات خلال النصف الأول من العام المالي (يوليو-ديسمبر) ٢٠١٩/٢٠٢٠ فائضا كليا بلغ ٤١٠ مليون دولار مقابل عجز إجمالي بلغ ١,٨ مليار دولار خلال الفترة المناظرة من العام السابق. وجاء هذا الفائض نتيجة تراجع عجز حساب المعاملات الجارية بمعدل ١٣,٠% مسجلا نحو ٤,٦ مليار دولار مقابل نحو ٥,٣ مليار دولار خلال الفترة المناظرة، وفي نفس الوقت حققت المعاملات الراسمالية والمالية صافي تدفق للداخل بلغ نحو 5.2 مليار دولار (مقابل نحو ٣,١ مليار دولار خلال الفترة المناظرة).

ويمكن تفسير التراجع الذي شهدته عجز حساب المعاملات الجارية بما يلي:

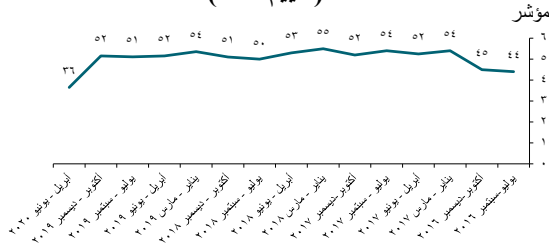
- تراجع عجز الميزان التجاري غير البترولي ليسجل ١٨ مليار دولار مقابل ١٩,٤ خلال الفترة المناظرة

المحوظ في معدل التضخم إلى ٤,٦ و ٢,٤ و ٢,٧ في سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر، على التوالي.

^١ بداية من شهر سبتمبر ٢٠١٩، تم إنشاء مؤشر جديد لأسعار المستهلكين يستخدم عام ٢٠١٩/٢٠١٨ كسنة أساس، والأوزان من مسح الدخل والإنفاق للقطاع العائلي لعام ٢٠١٧/٢٠١٨. وربما ساهمت المنهجية الجديدة في الانخفاض

وعلى الرغم من الأداء الضعيف خلال الربع محل الدراسة، إلا أنه لم يمنع شركات القطاع الخاص من التفاؤل في توقعاتها خلال الربع القادم يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠، وإن كان التفاؤل أقل بالنسبة للشركات الصغيرة مقارنة بالكبيرة. فقد أظهرت النتائج ارتفاع مؤشر توقعات الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الربع القادم يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠، مسجلا ٥٢ نقطة مقابل ارتفاعه إلى ٥٤ نقطة بالنسبة للشركات الكبيرة (الشكلان ٣-٢، ٤-٢).

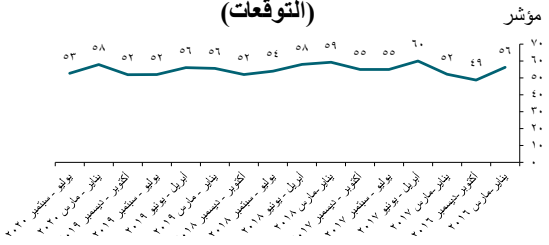
الشكل ٣-٢: مؤشر بارومتر الأعمال (تقييم الأداء)



المصدر: نتائج الاستبيان.

*البيانات الخاصة بالربعين يناير - مارس وإبريل - يونيو ٢٠١٦، والربع يناير - مارس ٢٠٢٠ غير متاحة.

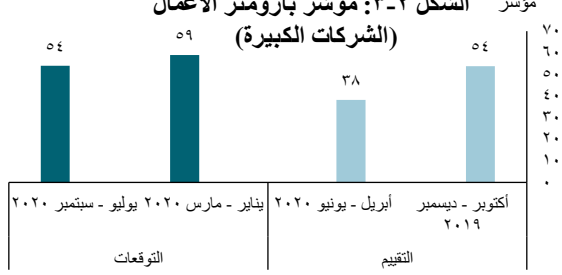
الشكل ٤-٢: مؤشر بارومتر الأعمال (التوقعات)



المصدر: نتائج الاستبيان.

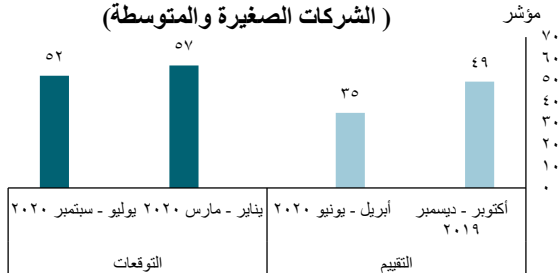
*البيانات الخاصة بالربعين يناير - مارس وإبريل - يونيو ٢٠١٦، والربع إبريل - يونيو ٢٠٢٠ غير متاحة.

الشكل ٣-٢: مؤشر بارومتر الأعمال (الشركات الكبيرة)



المصدر: نتائج الاستبيان.

الشكل ٤-٢: مؤشر بارومتر الأعمال (الشركات الصغيرة والمتوسطة)



المصدر: نتائج الاستبيان.

مؤشر بارومتر الأعمال

انخفاض مؤشر أداء الأعمال إلى أدنى مستوى له خلال العشرة أعوام الماضية، وتوقعات متفائلة خلال الربع القادم. أثر فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على مؤشر أداء الأعمال تأثيرا سلبيا خلال الربع محل الدراسة أبريل - يونيو ٢٠١٩؛ حيث سجل المؤشر خلال الفترة المذكورة أدنى مستوى له (٣٦ نقطة). ويعد هذا الأداء أدنى مستوى للمؤشر خلال العشر سنوات الماضية. ويرجع ذلك إلى أن الإجراءات الاحترازية التي تبنتها معظم دول العالم ومن بينها مصر لمواجهة هذا الفيروس قد تسببت في توقف معظم الأنشطة الاقتصادية بشكل كلي أو جزئي، وغلق الحدود وفرض حظر كلي أو جزئي، وما أدت إليه هذه الإجراءات من اضطرابات في سلاسل التوريد العالمية وتراجع حركة التجارة خلال فترة الأزمة (الشكل ١-٢)، الأمر الذي جعل هدف معظم شركات العينة هو الحفاظ على التواجد في السوق خلال الربع السابق.

كما أظهرت نتائج الاستبيان توقعات إيجابية للشركات حيال الربع القادم يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠، حيث بلغت قيمة المؤشر ٥٣ نقطة، وإن كانت أقل تفاؤلا عن الربع السابق (الشكل ٢-٢). وترتبط التوقعات الإيجابية بعودة الفتح التدريجي للأنشطة الاقتصادية وتخفيض الإجراءات الاحترازية، إلا أن هذه التوقعات المتفائلة لم يصحبها أي خطط للتوسع في الفترة القادمة.

وعلى مستوى أحجام الشركات، أظهرت نتائج الاستبيان خلال الربع محل الدراسة (إبريل - يونيو ٢٠٢٠) تراجعاً كبيراً في أداء الشركات بمختلف أحجامها؛ حيث سجل مؤشر أداء الشركات الكبيرة ٣٨ نقطة مقابل ٥٤ نقطة في الربع أكتوبر - ديسمبر ٢٠١٩، بينما شهد وضع الشركات الصغيرة والمتوسطة مزيداً من التدهور حيث سجل المؤشر ٣٥ نقطة مقابل ٤٩ نقطة في الربع أكتوبر - ديسمبر ٢٠١٩ (الشكلان ٣-٢، ٤-٢).

تقييم الأداء السابق

تراجع معظم مؤشرات النشاط الاقتصادي للشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة بصورة غير مسبقة

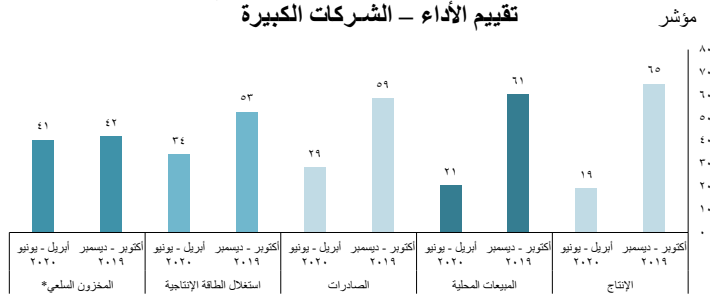
ضربت أزمة فيروس كورونا في مصر القطاعات الاقتصادية بقوة وبصورة غير مسبقة تسببت في العديد من الأضرار على مستوى النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص. وأفادت شركات العينة أن القطاع الخاص لم يواجه أزمة بهذا الحجم منذ أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وما تلاها من أحداث تضررت منها مصر اقتصاديا.

وأفادت الشركات بمختلف أحجامها بتراجع ملحوظ خلال الربع محل الدراسة (إبريل – يونيو ٢٠٢٠) بالنسبة لكل من المبيعات المحلية والصادرات مقارنة بالربع (أكتوبر – ديسمبر) للعام ٢٠١٩/٢٠٢٠. وانعكس ذلك في صورة انهيار في مؤشري الإنتاج واستغلال الطاقة الإنتاجية، حيث سجلنا أدنى مستوى لهما منذ سنوات لكافة أحجام الشركات. وأظهرت النتائج أن الشركات الصغيرة والمتوسطة كانت أكثر تضررا نظرا لتراجع نشاطها الإنتاجي بالفعل منذ الربع المقارن (الشكلان ١-٣، ٢-٣).

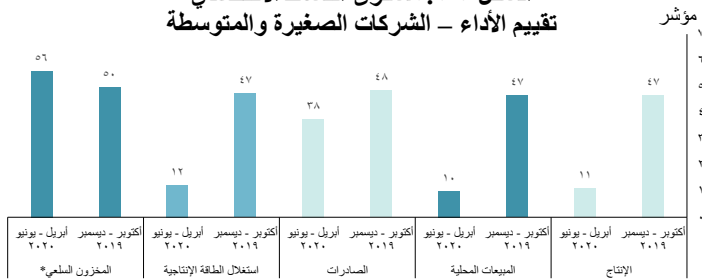
وعلى المستوى القطاعي، كما يتضح من الجدول (م١)، أشارت نتائج الاستبيان إلى تضرر كافة القطاعات بسبب أزمة كوفيد-١٩ وما تبعها من إجراءات احترازية، بينما تفاوت حجم الضرر ما بين القطاعات. حيث سجل قطاع السياحة أكبر تراجع نظرا لتوقف حركة السياحة والطيران نتيجة غلق الحدود وتشديد إجراءات الدخول لمواجهة الفيروس؛ يليه قطاع النقل نتيجة اضطرابات سلاسل التوريد العالمية وحركة التجارة وقرارات الحظر الجزئي، ثم قطاع الصناعات التحويلية لعدة أسباب أهمها اختلال توريد مستلزمات الإنتاج المستوردة نتيجة بطء حركة التجارة وصعوبة الإجراءات الخاصة بالتخليص الجمركي في الموانئ، بالإضافة إلى الإجراءات الاحترازية مثل إجراءات تخفيض عدد العمالة وتخفيض عدد ساعات العمل وفرض الحظر الجزئي، يليه قطاع التشييد والبناء نتيجة ركود الطلب على العقارات خلال فترة الأزمة وقرار وقف تراخيص البناء.

وأخيرا، يعتبر قطاعا الاتصالات والخدمات المالية من أقل القطاعات تضررا من الأزمة. ولكن على الرغم من الطفرة التي شهدتها الطلب على خدمات الإنترنت وما يرتبط بها إلا أن الطلب على الاتصالات ومشروعات البنية التحتية للاتصالات وكذلك الأجهزة ذات الصلة، إلا أنه تأثر سلبا بالأزمة وشهد تراجعا، خاصة وأن خدمات الإنترنت تعد فرعا واحدا من فروع أنشطة شركات الاتصالات. أما قطاع الخدمات المالية، فقد شهد تراجعا في حجم تداول الأسهم نظرا لخروج المستثمرين العرب والأجانب من البورصة جراء الأزمة، إلا أن التراجع لم يصل إلى حد الانهيار وذلك لقيام الحكومة بضخ مبلغ ٢٠ مليار جنيه للاستثمار في البورصة المصرية.

الشكل ١-٣: مستوى النشاط الاقتصادي
تقييم الأداء – الشركات الكبيرة



الشكل ٢-٣: مستوى النشاط الاقتصادي
تقييم الأداء – الشركات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: نتائج الاستبيان.

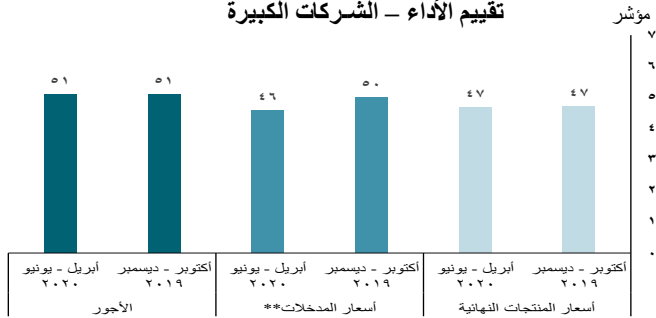
* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال. أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

الشركات الصغيرة؛ حيث سجل المؤشر ٤٨ نقطة للشركات الكبيرة و٤٣ نقطة للشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الربع محل الدراسة (الشكلان ٣-٥ و ٣-٦).

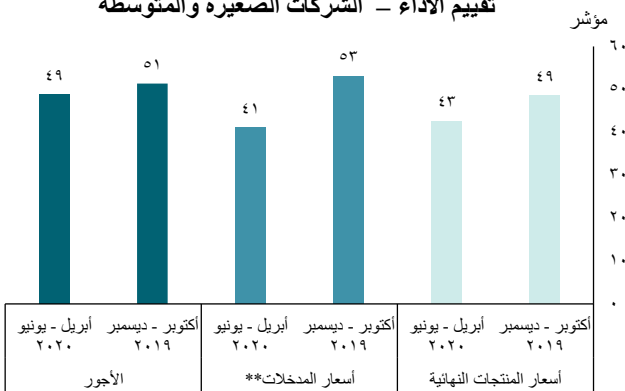
ارتفاع أسعار المدخلات وتراجع في مؤشر أسعار المنتجات النهائية

أظهرت نتائج تقييم الأداء ارتفاع أسعار المدخلات للشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على حد سواء نتيجة لتوقف حركة استيراد مستلزمات الإنتاج والخامات وبطء إجراءات التخليص الجمركي مما أدى إلى قيام الموردين برفع أسعار المواد الخام الموجودة لديهم خلال الربع محل الدراسة، بينما لجأت أغلب شركات القطاع الخاص لتخفيض أسعار المنتجات النهائية للخروج من الركود ومواجهة الانخفاض الملحوظ في الطلب، وإن كان التخفيض أكبر في حالة الشركات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالكبيرة. كما أظهرت النتائج انخفاضا طفيفا في مؤشر الأجور بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث سجل المؤشر ٤٩ نقطة خلال الربع محل الدراسة أبريل- يونيو ٢٠٢٠ مقارنة بالربع أكتوبر- ديسمبر ٢٠١٩. ويرجع قيام هذه الشركات بتخفيض الأجور إلى الركود وصعوبات في قدرتها على تحمل تكاليف الإنتاج والتشغيل، بينما لجأت غالبية الشركات الكبيرة لرفع الأجور بشكل طفيف ليسجل مؤشر الأجور ٥١ نقطة وهو ما يرجع إلى قيام غالبية الشركات الكبيرة بتقديم حوافز لتشجيع العمال على الاستمرار في أداء أعمالهم في ظل مخاوف انتشار الفيروس (الشكلان ٣-٣ و ٣-٤).

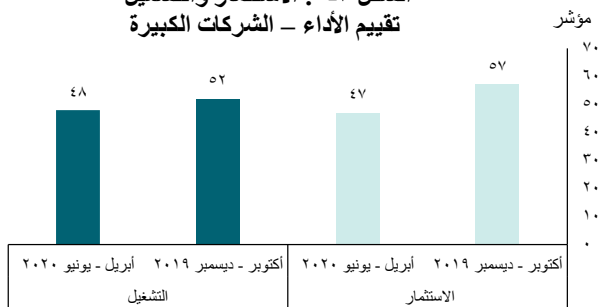
الشكل ٣-٣: الأسعار والأجور
تقييم الأداء - الشركات الكبيرة



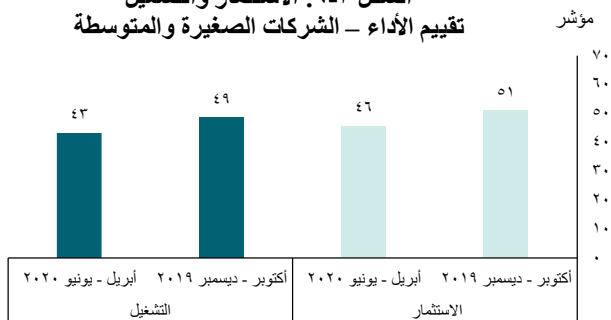
الشكل ٣-٤: الأسعار والأجور
تقييم الأداء - الشركات الصغيرة والمتوسطة



الشكل ٣-٥: الاستثمار والتشغيل
تقييم الأداء - الشركات الكبيرة



الشكل ٣-٦: الاستثمار والتشغيل
تقييم الأداء - الشركات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: نتائج الاستبيان.

**تم عكس مؤشر أسعار المدخلات لبيان التأثير السلبي لزيادة تلك الأسعار على المؤشر العام، ومن ثم يشير انخفاض المؤشر إلى ارتفاع أسعار المدخلات.

تراجع مؤشري الاستثمار والتشغيل للشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة

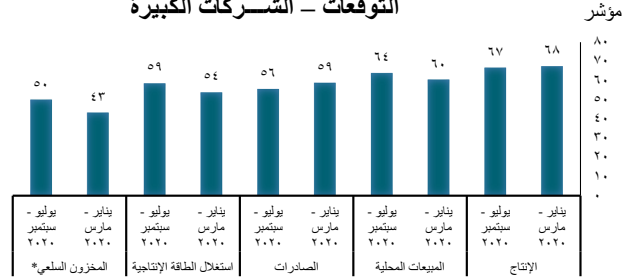
نظرا لارتفاع عدم اليقين المرتبط بالأزمة أظهرت النتائج تراجع مؤشر الاستثمار لكافة الشركات، وذلك على الرغم من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتحفيز الاستثمار، ومنها تخفيض سعر الفائدة وتأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء، وكذلك تقديم حزمة جديدة من التيسيرات الداعمة للقطاعات الاقتصادية والإنتاجية والخدمية المتضررة ومنها تأجيل سداد الضرائب والتأمينات. كما تراجع مؤشر التشغيل على مستوى كافة الشركات، إلا أن التراجع كان أكبر في حالة

استراتيجية الأعمال في المستقبل

توقعات بتحسين مستوى النشاط الاقتصادي للشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة

على الرغم من الأداء المتدني خلال الربع محل الدراسة لم يمنع ذلك مجتمع الأعمال من التفاؤل في الربع القادم يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠ نتيجة بدء تخفيف الإجراءات الاحترازية وإعادة فتح الأنشطة الاقتصادية تدريجياً. لذا جاءت توقعات الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة متفائلة بشأن كافة المتغيرات الاقتصادية من إنتاج ومبيعات وصادرات وطاقات إنتاجية، ويعكس ذلك توقعات بحدوث انتعاش في الطلب المحلي والخارجي بعد توقفه لشهور (الشكلان ٤-١، ٤-٢).

الشكل ٤-١: مستوى النشاط الاقتصادي
التوقعات - الشركات الكبيرة



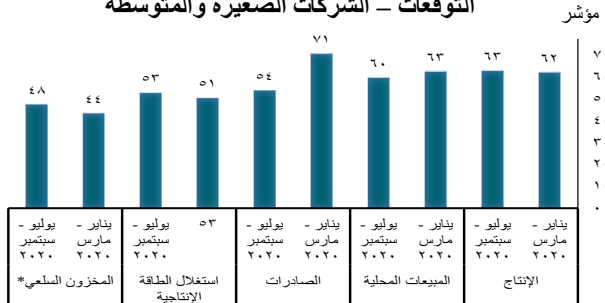
المصدر: نتائج الاستبيان.
* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناتج عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال. أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

وعلى المستوى القطاعي، كما يتضح من الجدول (م٢)، جاءت التوقعات للربع القادم إيجابية بوجه عام لكافة القطاعات باستثناء قطاع السياحة على الرغم من عودة السياحة وفتح الطيران تدريجياً خلال الربع القادم يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠، ويمكن إرجاع ذلك إلى بطء تعافي الطلب لهذا القطاع نظراً لعدم اليقين المرتبط بالفيروس من جانب، وتدهور الحالة الاقتصادية وتراجع مستويات الدخل من جانب آخر، وكذلك القواعد التشغيلية الجديدة لقطاع الطيران فيما يتعلق بالسعة وطريقة التشغيل والإجراءات الوقائية.

كما أظهرت النتائج أن قطاع الصناعات التحويلية يعتبر أكثر القطاعات تفاؤلاً خلال الربع القادم، ويعكس ذلك أثر ما أعلنته الحكومة من سياسات لدعم هذا القطاع ومنها منح تسهيلات ائتمانية بأسعار فائدة مخفضة وتخفيض أسعار الغاز والكهرباء والتعجيل بصرف المستحقات التصديرية وتأجيل الالتزامات الضريبية وغيرها من الإجراءات.

وأخيراً، شهد باقي القطاعات ارتفاعاً طفيفاً في مؤشر التوقعات للربع القادم؛ والذي سجل ٥١ نقطة، في حين ظلت التوقعات بالنسبة لقطاع الاتصالات ثابتة.

الشكل ٤-٢: مستوى النشاط الاقتصادي
التوقعات - الشركات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: نتائج الاستبيان.
* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناتج عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال. أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

توقعات ارتفاع أسعار المدخلات ومؤشر المنتجات النهائية

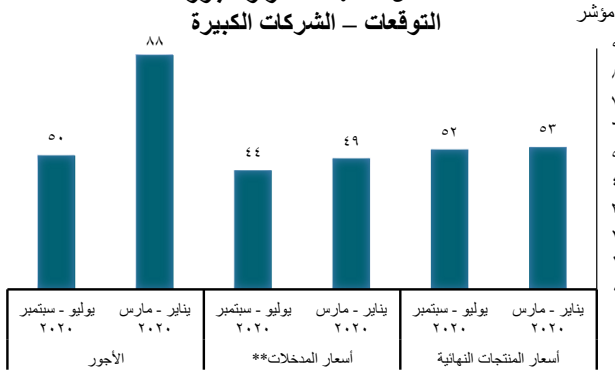
تتوقع الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة استمرار ارتفاع أسعار المدخلات خلال الربع القادم يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠ نتيجة لعدم التعافي الكامل لسلاسل التوريد العالمية وانتظام حركة التجارة بشكل كامل. كما أظهرت النتائج توقعات بارتفاع طفيف لأسعار المنتجات النهائية حيث إن قيمة المؤشر تجاوزت ٥٠ نقطة.

كما تتوقع الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة ثبات مؤشر الأجور خلال الربع القادم بعدما شهد ارتفاعا كبيرا نظرا لفترة زيادة الأجور مع بداية العام (الشكلان ٣-٤، ٤-٤).

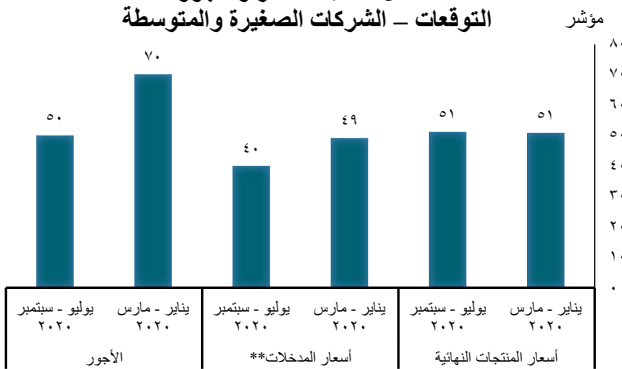
توقعات بتحسين طفيف في مؤشر الاستثمار للشركات الكبيرة وتراجع طفيف في مؤشر التشغيل لكافة الشركات

جاءت توقعات الشركات الكبيرة متفائلة بالنسبة لمؤشر الاستثمار خلال الربع القادم يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠، وذلك خلافا لتوقعات الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما أظهرت النتائج توقعات غير متفائلة من جانب الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء بالنسبة لمستويات التشغيل مما يتطلب توجيه السياسات لحث الشركات على الاحتفاظ بالعمالة، ومزيد من الحوافز لتحفيزها على التوسع والاستثمار في أنشطة مولدة لفرص العمل (الشكلان ٤-٥ و ٤-٦).

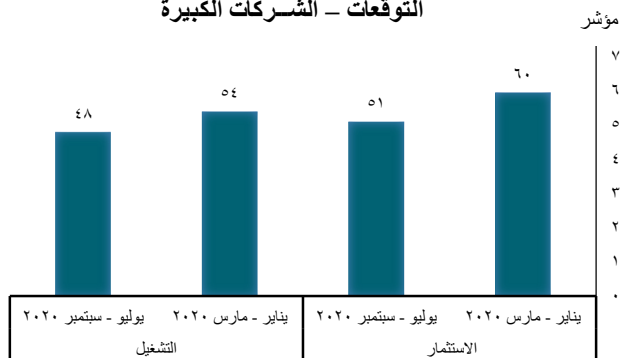
الشكل ٣-٤: الأسعار والأجور
التوقعات - الشركات الكبيرة



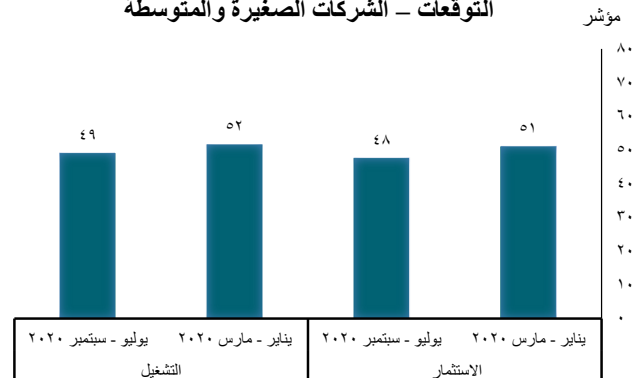
الشكل ٤-٤: الأسعار والأجور
التوقعات - الشركات الصغيرة والمتوسطة



الشكل ٥-٤: الاستثمار والتشغيل
التوقعات - الشركات الكبيرة



الشكل ٦-٤: الاستثمار والتشغيل
التوقعات - الشركات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: نتائج الاستبيان.

**تم عكس مؤشر أسعار المدخلات لبيان التأثير السلبي لزيادة تلك الأسعار على المؤشر العام. ومن ثم يشير انخفاض المؤشر إلى ارتفاع أسعار المدخلات.

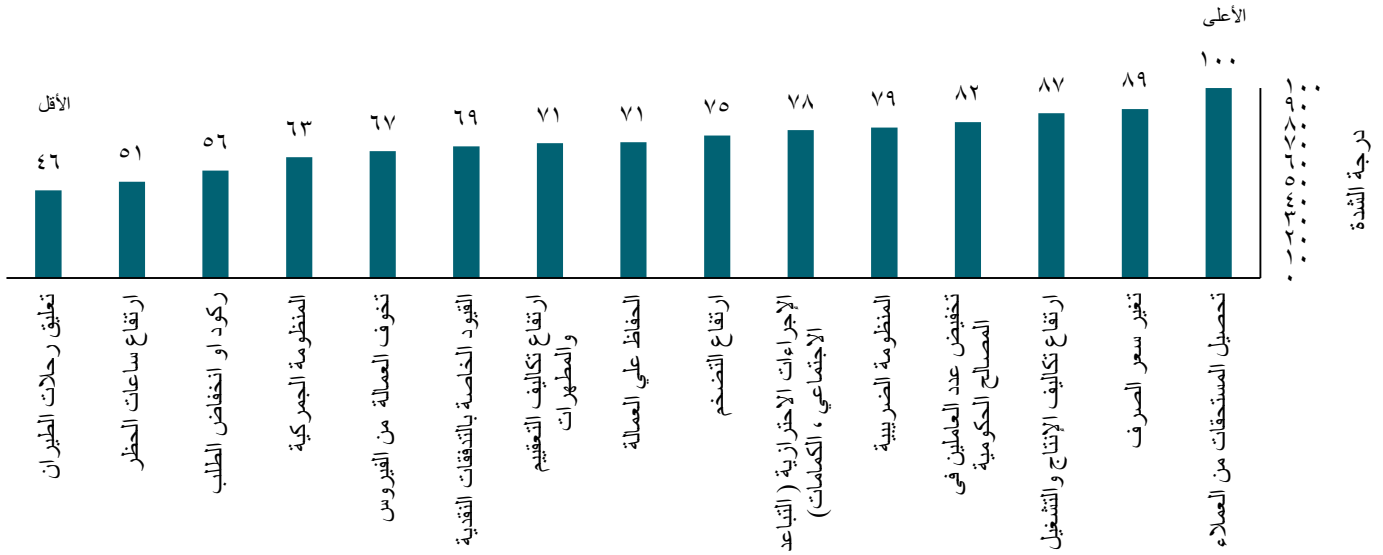
المعوقات والتحديات التي واجهت قطاع الأعمال خلال فترة الأزمة

أشد المعوقات: تحصيل المستحقات من العملاء، تغير سعر الصرف، ارتفاع تكاليف الإنتاج والتشغيل، تخفيض عدد العاملين في المصالح الحكومية

يوضح الشكل ٥، المعوقات الرئيسية التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة مرتبة تنازليا حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة. وجاء تحصيل المستحقات من العملاء كأكثر المعوقات التي شهدت شركات العينة خلال فترة أزمة كورونا، يليه الارتفاع الطفيف في سعر الدولار، وارتفاع تكاليف الإنتاج والتشغيل خلال فترة الأزمة. كما يعد تخفيض عدد العاملين في المصالح الحكومية من أكبر المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال فترة الأزمة.

وعلى الرغم من بروز المعوقات المرتبطة بالأزمة من تعثر العملاء، وارتفاع تكاليف التشغيل وغيره، إلا أن ذلك لا يعني انتهاء المعوقات المعتادة التي يواجهها قطاع الأعمال وأهمها تعقد العديد من الإجراءات الحكومية وصعوبة الحصول على العمالة المناسبة وغيره.

الشكل ٥: أشد المعوقات التي تواجه قطاع الأعمال
(مؤشر مطبوع لشدة المعوقات)



المصدر: نتائج الاستبيان.

أهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال فترة الأزمة

حملات التوعية للوقاية من الفيروس، تسهيل الإجراءات الحكومية، التوسع في تقديم الخدمات عبر الإنترنت، تقديم الدعم للقطاع الخاص

كما يتبين من الشكل ٦، أشاد مجتمع الأعمال بحملات التوعية والإرشادات وسبل الوقاية من الإصابة بفيروس كورونا المستجد التي قامت بها الحكومة خلال فترة الأزمة. كما أشادت الشركات بما قامت به الحكومة من جهود لتخفيف البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الحكومية وكذلك التوسع في تقديم الخدمات الحكومية عبر الإنترنت مثل تقديم الإقرارات الضريبية والخدمات البنكية، وبقرارات الحكومة المساندة لقطاع الأعمال ومنها تعجيل صرف دعم الصادرات، كما أشارت لأهمية ما قامت به من إجراءات لدعم القطاعات المتضررة من تسهيلات ائتمانية.

الشكل ٦: إجراءات الحكومة خلال فترة الأزمة
(مؤشر مطبوع لإجراءات الحكومة)



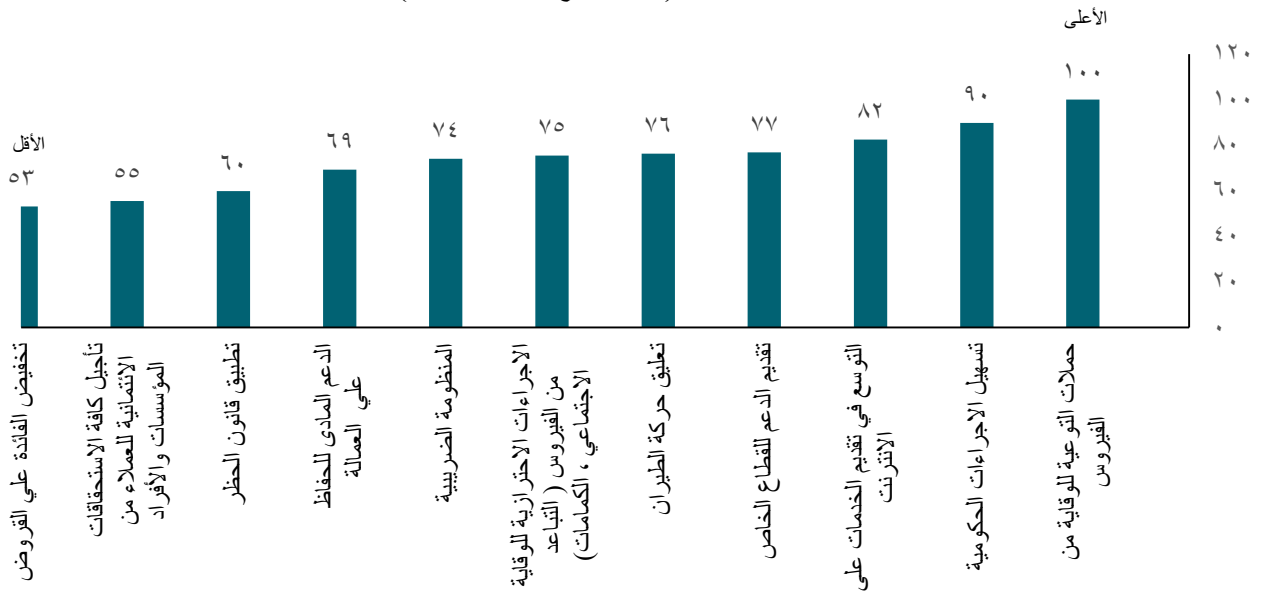
المصدر: نتائج الاستبيان.

توقعات بالإجراءات الحكومية التي ينبغي للحكومة اتخاذها للحد من تراجع النشاط الاقتصادي

الأولوية: التحول الرقمي للخدمات الحكومية، تخفيض سعر الفائدة، الدعم المادي للقطاعات المتضررة، تخفيض أسعار الطاقة.

كما يتبين من الشكل ٧، اقترحت الشركات مجموعة من الإجراءات التي يجب اتخاذها خلال فترة التعافي من الأزمة. وتصدر التحول الرقمي للخدمات الحكومية هذه الإجراءات. حيث توقعت شركات العينة مزيداً من التخفيض في سعر الفائدة ربما لتشجيع الاستثمار في القطاعات المختلفة. كما توقع مجتمع الأعمال المزيد من الإجراءات لدعم القطاعات من خلال توفير السيولة وسرعة صرف دعم الصادرات، على سبيل المثال. وجاء تخفيض أسعار الطاقة ضمن الإجراءات التي يقترحها مجتمع الأعمال خلال فترة التعافي من الأزمة.

الشكل ٧: توقعات بالإجراءات التي ينبغي للحكومة العمل عليها
(مؤشر مطيع لأهمية الأولويات)



المصدر: نتائج الاستبيان.

جدول م ١: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (أبريل - مايو - يونيو ٢٠٢٠)^١

المؤشر	قطاع الصناعة التحويلية			قطاع التشييد والبناء			قطاع السياحة			قطاع النقل			قطاع الاتصالات			قطاع الخدمات المالية				
	مؤشر ^٢	نسبة مئوية	أعلى	مؤشر ^٢	نسبة مئوية	أعلى	مؤشر ^٢	نسبة مئوية	أعلى	مؤشر ^٢	نسبة مئوية	أعلى	مؤشر ^٢	نسبة مئوية	أعلى	مؤشر ^٢	نسبة مئوية	أعلى		
النشاط الاقتصادي	٢	٧	٩١	٨	٢١	٧٩	١٨	١٠٠	٠	٠	١٠٠	٠	٠	١٠٠	٠	٢٠	٢٢	١٧	٦١	٣٣
الإنتاج	٢	٥	٩٣	٧	٢١	٧٩	١٨	١٠٠	٠	٠	١٠٠	٠	٠	١٠٠	٠	٢٠	٢٢	١٧	٦١	٣٣
المبيعات المحلية	٨	٤٢	٥٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٣	٢٥	٥٠	٢٥	٥٠
الصادرات	٤٦	٤٦	٨	٣٧	٢٣	٦٩	٧٥	١٠٠	٠	٠	١٠٠	٠	٠	١٠٠	٠	٧٣	٦٣	٣٨	٣٨	٥٠
المخزون	٣	١٧	٧٩	١٨	٧	٨٦	١٣	١٠٠	٠	٠	١٠٠	٠	٠	١٠٠	٠	١٨	٦٣	٢٨	١٣	٨٠
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	٣	١٧	٧٩	١٨	٧	٨٦	١٣	١٠٠	٠	٠	١٠٠	٠	٠	١٠٠	٠	١٨	٦٣	٢٨	١٣	٨٠
الأسعار	٣	٦٤	٣٣	٤١	١٠٠	٠	٥٠	٥٠	٠	٠	٥٠	٥٠	٠	٥٠	٠	٣٣	٥٨	٤٢	١٢	٤٧
أسعار المنتجات النهائية	٣٣	٥٧	١٠	٤٣	٥٠	٧	٣٨	٥٠	٠	٠	٥٠	٥٠	٠	٥٠	٠	٢٥	٣٣	٣٣	٧١	٤٢
أسعار المدخلات الوسيطة	٧	٩٣	٠	٥٢	٠	١٤	٤٦	٥٠	٠	٠	٥٠	٥٠	٠	٥٠	٠	٤٢	٧٣	٢٧	٦٧	٥٧
مستوى الأجور	٢	٨٨	١٠	٤٨	٠	٩٣	٤٨	١٠	٠	٠	٩٠	١٠	٠	٩٠	٠	٩	٥٥	٤٥	٧٦	٥٧
المدخلات الأساسية	٢	٨٦	١٢	٤٧	٠	٦٤	٣٦	٤٠	٠	٠	٦٠	٤٠	٠	٦٠	٠	٣٩	٦٤	٣٦	٧٢	٤٥
الاستثمار	٢	٨٨	١٠	٤٨	٠	٩٣	٤٨	١٠	٠	٠	٩٠	١٠	٠	٩٠	٠	٣٥	٥٥	٤٥	٧٦	٥٧
التشغيل	٢	٨٦	١٢	٤٧	٠	٦٤	٣٦	٤٠	٠	٠	٦٠	٤٠	٠	٦٠	٠	٣٩	٦٤	٣٦	٧٢	٤٥

جدول م ٢: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (يوليو - أغسطس - سبتمبر ٢٠٢٠)^١

المؤشر	قطاع الصناعة التحويلية			قطاع التشييد والبناء			قطاع السياحة			قطاع النقل			قطاع الاتصالات			قطاع الخدمات المالية				
	مؤشر ^٢	نسبة مئوية	أعلى	مؤشر ^٢	نسبة مئوية	أعلى	مؤشر ^٢	نسبة مئوية	أعلى	مؤشر ^٢	نسبة مئوية	أعلى	مؤشر ^٢	نسبة مئوية	أعلى	مؤشر ^٢	نسبة مئوية	أعلى		
النشاط الاقتصادي	٥٢	٣٦	١٢	٦٥	٣٦	٥٧	٥٩	٧٠	٠	٧٠	٣٠	٠	٧٠	٠	٥٨	١٣	٥٠	٣٨	٢٢	٦٤
الإنتاج	٤٤	٤٠	١٦	٦٠	٣٦	٥٧	٥٩	٧٨	٠	٧٨	٢٢	٠	٧٨	٠	٥٤	١٣	٦٣	٢٥	٢٢	٦١
المبيعات المحلية	٣٥	٥٨	٨	٥٩	٠	١٠٠	٥٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٥٤	٠	٨٦	١٤	٢٢	٤٤
الصادرات	١٣	٦٣	٢٥	٥٤	١٥	٨٥	٤٦	٣٠	٠	٧٠	٣٠	٠	٧٠	٠	٥٠	١١	٧٨	١١	١٣	٣٦
المخزون	٣٣	٥٤	١٢	٥٧	٢٩	٧١	٥٨	٤٠	٠	٤٠	٤٣	٠	٤٠	٠	٤٥	٣٨	٣٨	٢٥	٦٣	٥٨
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	٣٣	٥٤	١٢	٥٧	٢٩	٧١	٥٨	٤٠	٠	٤٠	٤٣	٠	٤٠	٠	٤٥	٣٨	٣٨	٢٥	٦٣	٥٨
الأسعار	١٧	٧٦	٧	٥٣	٢١	٧٩	٥٦	١١	٠	١١	٢٢	٦٧	١١	٠	٤٧	٢٠	٧٠	١٠	٩٤	٤٩
أسعار المنتجات النهائية	٣٠	٦٣	٧	٤٣	٦٤	٢٩	٢٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣٣	٠	٥٠	٥٠	٧٥	٤٣
أسعار المدخلات الوسيطة	٥	٩٣	٢	٥١	٧	٨٦	٥٠	٠	٠	٠	٣٣	٥٠	٠	٥٠	٠	٨٢	١٨	١٨	٨٩	٥٣
مستوى الأجور	٥	٨٨	٧	٥٠	١٤	٧٩	٥٢	٦٠	٠	٢٩	٢٠	٨٠	٠	٢٩	٠	٤٤	٨٠	٢٠	٨٣	٥٢
المدخلات الأساسية	٣	٩٠	٧	٤٩	٧	٩٣	٥٢	١٠	٠	٣٦	٥٠	٤٠	١٠	٥٢	٠	٥٢	٩١	٩	٨٩	٥٠
الاستثمار	٥	٨٨	٧	٥٠	١٤	٧٩	٥٢	٦٠	٠	٢٩	٢٠	٨٠	٠	٢٩	٠	٤٤	٨٠	٢٠	٨٣	٥٢
التشغيل	٣	٩٠	٧	٤٩	٧	٩٣	٥٢	١٠	٠	٣٦	٥٠	٤٠	١٠	٥٢	٠	٥٢	٩١	٩	٨٩	٥٠

^١ تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.

^٢ مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر المنهجية.

جدول م٤: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة (وفقا لحجمها) (يوليو - أغسطس- سبتمبر ٢٠٢٠) ^١

النشاط الاقتصادي	الشركات الصغيرة والمتوسطة				الشركات الكبيرة			
	النسبة المئوية	مؤشر ^٢	النسبة المئوية	مؤشر ^٢	النسبة المئوية	مؤشر ^٢	النسبة المئوية	مؤشر ^٢
	أعلى	ثابت	أقل	مؤشر ^٢	أعلى	ثابت	أقل	مؤشر ^٢
النشاط الاقتصادي								
الإنتاج	٥١	٣٢	١٨	٦٣	٥٤	٣٨	٨	٦٧
المبيعات المحلية	٤٧	٣٤	١٩	٦٠	٤٦	٥٠	٤	٦٤
الصادرات	٢٤	٦٤	١٢	٥٤	٢٩	٥٩	١٢	٥٦
المخزون	٢٤	٥٩	١٦	٤٨	٢٥	٥٠	٢٥	٥٠
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	٢٦	٥٦	١٧	٥٣	٣٥	٥٨	٨	٥٩
الأسعار								
أسعار المنتجات النهائية	١٢	٨٠	٨	٥١	١٥	٧٧	٨	٥٢
أسعار المدخلات الوسيطة	٣٧	٥٧	٦	٤٠	٢٤	٧١	٥	٤٤
مستوى الأجور	٨	٨٥	٨	٥٠	٤	٩٢	٤	٥٠
المدخلات الأساسية								
الاستثمار	٥	٨٠	١٤	٤٨	٨	٨٨	٤	٥١
التشغيل	٦	٨٤	١٠	٤٩	٠	٩٢	٨	٤٨

جدول م٣: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة الشركات (وفقا لحجمها) (أبريل - مايو- يونيو ٢٠٢٠) ^١

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة				الشركات الكبيرة			
	النسبة المئوية	مؤشر ^٢	النسبة المئوية	مؤشر ^٢	النسبة المئوية	مؤشر ^٢	النسبة المئوية	مؤشر ^٢
	أعلى	ثابت	أقل	مؤشر ^٢	أعلى	ثابت	أقل	مؤشر ^٢
النشاط الاقتصادي								
الإنتاج	٤	٧	٨٧	١١	٤	١٩	٧٧	١٩
المبيعات المحلية	٤	٦	٨٩	١٠	٤	٢١	٧٥	٢١
الصادرات	١٣	٣٩	٤٨	٣٨	٠	٤٠	٦٠	٢٩
المخزون	٢٦	٣٢	٤٢	٥٦	٤٣	٣٩	١٧	٤١
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	١	١٣	٨٦	١٢	١٢	٣٥	٥٤	٣٤
الأسعار								
أسعار المنتجات النهائية	٢	٧٠	٢٧	٤٣	٤	٨٠	١٦	٤٧
أسعار المدخلات الوسيطة	٣٨	٥٢	١١	٤١	٢٤	٦٧	١٠	٤٦
مستوى الأجور	٩	٧٨	١٣	٤٩	٤	٩٦	٠	٥١
المدخلات الأساسية								
الاستثمار	٥	٧٤	٢١	٤٦	٠	٨٨	١٢	٤٧
التشغيل	١	٧٤	٢٥	٤٣	٤	٨٥	١٢	٤٨

^١ تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
^٢ مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر المنهجية.